مجموعة من المحاضرات لطلبة السنة الثالثة ليسانس

لمقياس: سياسة التهيئة

لأستاذ المادة/ علاوة بولحواش

ملاحظة:المحاضرات مأخوذة من مطبوعة أستاذ المادة

- بعض التجارب العالمية في التهيئة الاقليمية:

1. التجربة البريطانية.
2. تجربة الولايات المتحدة.
3. تجربة الاتحاد السوفياتي سابقا.
4. التجربة الأردنية.

1 – التجربة الابريطانية في التخطيط الاقليمي

أسباب ظهور وتطور التخطيط الإقليمي:

من المعروف أن النواة الأولى للثورة الصناعية في العالم ظهرت في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وذلك لتوفر المملكة البريطانية على مقومات صناعية أكثر من بقية الدول الأروبية مثل:

- وجود كميات كبيرة من الموارد الطبيعية كالفحم والحديد.
- استيراد المواد الخام كالقطن مثلاً من مستعمراتها الكثيرة. إذكانت تلقب بالمملكة التي لا تغيب عنها الشمس.
- توفر اليد العاملة المهرة.
- وجود شبكة من المواصلات الداخلية، إضافة إلى امتلاكها لأسطول بحري قوي.

أما توطن الوحدات الصناعية فقد مرت بمرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى:** لقد تركزت الصناعة في هذه الفترة قرب المادة الأولية وبالقرب من المسطحات المائية، لانخفاض تكاليف النقل. ممّا أدى إلى تشكيل أقاليم صناعيّة متطورة في الشمال عملت على جلب اليد العاملة من الأقاليم الجنوبية.
- **المرحلة الثانية:** بعد أن تطورت وسائل المواصلات لاسيما السكك الحديدية، انتقلت هذه الصناعة وتوطنت بأهم المدن الرئيسية كالعاصمة لندن مثلاً.

وترتب على تمركز الصناعة بالمدن عدة ظواهر سلبية يمكن اجمالها فيمايلي:

- اختلال التوازن الطبيعي الذي كان موجودًا قبل الثورة الصناعية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.
- تشكيل مراكز حضرية ذات مستوى معيشي مرتفع ومناطق ريفية ذات مستوى معيشي متدني. مما ترتب عليه هجرة ريفية باتجاه هذه التجمعات الحضرية.
- توسع ونمو المدن بوتائر متسارعة.
- ظهور بيوت العمال بالقرب من المصانع والتي لا تتوفر على شروط الحياة.

ومن هنا بدأت حركة التخطيط الاقليمي تأخذ أهميتها في بريطانيا. لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي نتج عنها تخريب وتدمير لم تعرف الجزر البريطانية له مثيل في تاريخها. فنتائج الحرب العالمية الثانية عجلت بعملية التخطيط الإقليمي الذي يعتبر امتدادا لتخطيط المدن، حيث أصبح يطرح كبديل لحل تلك المشاكل. وعليه كان المخطط يعالج مشاكل المدينة ضمن إطارها الإقليمي مما أدى إلى ظهور وتطور علم التخطيط الإقليمي على جميع المستويات العلمية والتشريعية، حيث صدر قانون تخطيط المدن والأقاليم ولتحقيق هذا الهدف كان التخطيط الإقليمي يشمل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني للإقليم، وذلك بالاعتماد على أسلوب التقسيم الإقليمي لأراضي المملكة البريطانية. انطلاقا من عدة مؤشرات وهي:

- معدل البطالة.
- الهجرة ما بين الأقاليم.
- الفوارق الإقليمية في العائدات لكل شخص.

فعلى سبيل المثال بلغ معدل البطالة سنة 1932 على المستوى الوطني 20%. في حين وصل إلى 40% في الأقاليم ذات الصناعات الثقيلة. بينما تراوح ما بين 70-90% في بعض مناطق بلاد الغال. لكن لم يتجاوز 10% في لندن وإقليمها.

ونتج عن الأخذ بالمؤشرات السابقة تصنيف أراضي المملكة البريطانية إلى 09 أقاليم تخطيطية اقتصادية شكل(07) ويشمل الإقليم الواحد على عدد من الوحدات الإدارية. وتم تشكيل لجنة تخطيط إقليمي تقوم بإجراء الدراسات المختلفة، ومسح شامل لثروات الإقليم الطبيعية والبشرية وإمكانياته المادية، وحصر مشاكله وتحديد الحجم الأمثل من السكان الذي باستطاعته استيعابهم، مع رسم إستراتجية لتطويره مستقبلاً. وكمثال على ذلك نأخذ إقليم الجنوب الشرقي.

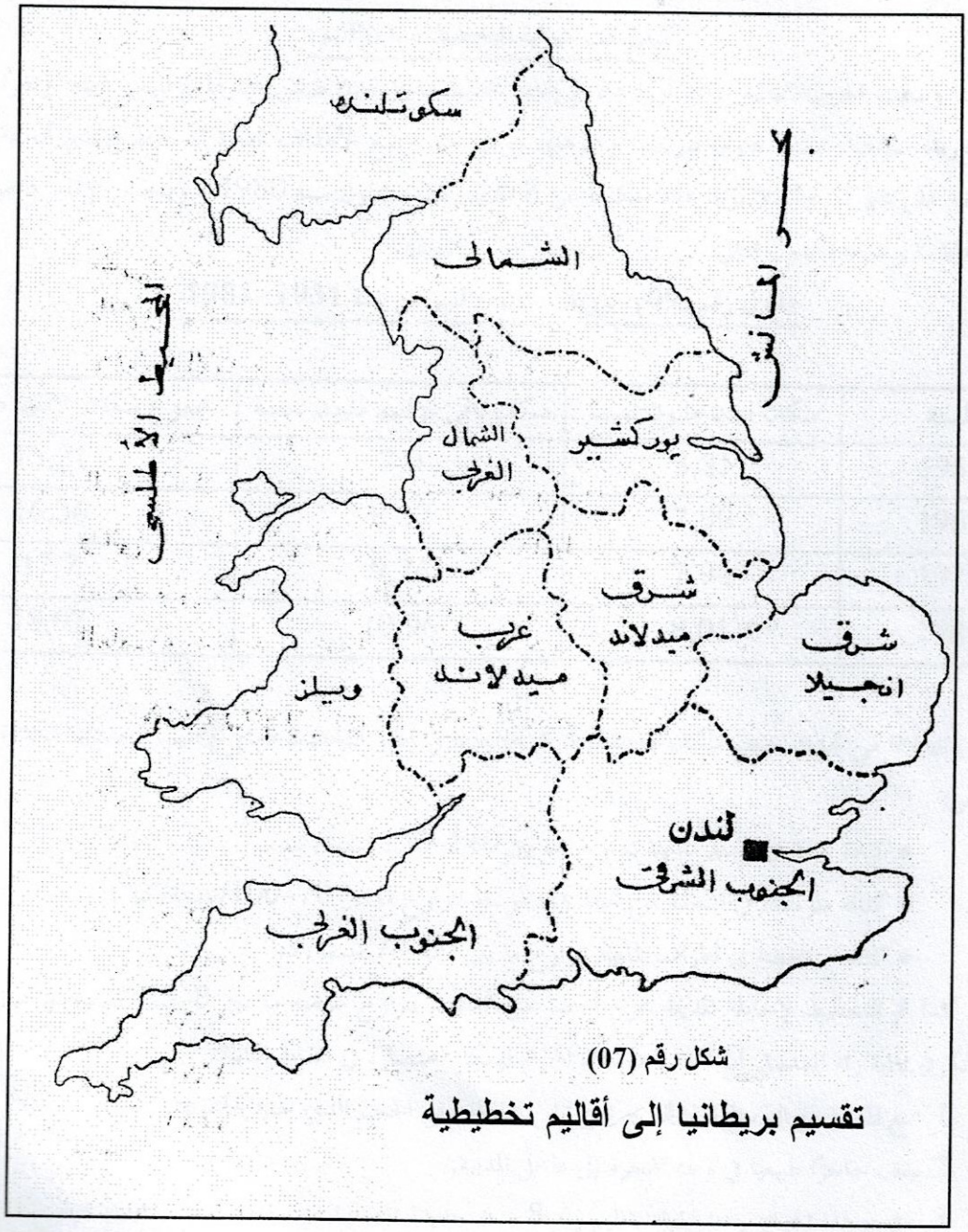

شكل رقم (07)

تقسيم بريطانيا إلى أقاليم تخطيطية

التخطيط الإقليمي لإقليم الجنوب الشرقي:

تبلغ مساحة هذا الإقليم حوالي 25ألف كم^2 يسكنها قرابة 17 مليون نسمة حسب إحصاءات سنة 1970، وبذلك يمثل ثلث سكان بريطانيا. ولهذا يعتبر هذا الإقليم أكبر الأقاليم مساحة وأكثرها سكانًا، وذلك نظرًا لكون مدينة لندن تقع ضمن هذا الإقليم.

كيف تمت عملية التخطيط لهذا الإقليم:

لما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تم إعادة تخطيط مدينة لندن ضمن إطارها الإقليمي العام. ونظرًا لشهرتها العالمية (تجارية، سياحية، مالية، علوم، فنون... وغيرها). روعي عند وضع الأهداف العامة لتخطيط الإقليم أن تبقى مدينة لندن محافظة على شهرتها. وأن لا يزيد عدد سكانها عن 8 ملايين نسمة بحلول سنة 1980م، ويتحمل الإقليم فائض سكان المدينة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09): توزيع سكان الإقليم من سنة 1951-1981.

السنة	سكان لندن مليون نسمة	سكان باقي الإقليم مليون نسمة	مجموع سكان الإقليم مليون نسمة
1951	8,21	7,0	15,21
1961	7,99	8,37	16,36
1971	7,94	9,76	17,7
1981	8,01	10,96	18,97

وانطلاقا من تحديد حجم سكان مدينة لندن تم تخطيطها في إطار التخطيط العام للإقليم. وحددت الكثافة السكانية على أساس:

- كثافة عالية في وسط المدينة تتراوح ما بين 140-150 نسمة/كم^2.
- كثافة متوسطة في المنطقة التي تحيط بهذا الوسط تتراوح ما بين 70-100/نسمة/كم^2.
- كثافة منخفضة في أطراف المدينة تتراوح ما بين 50-70/نسمة/كم^2

كما تم التخطيط لإحاطة المدينة بحزام أخضر من الغابات يتراوح عرضه ما بين 8-25 كم، وهو عبارة مساحة مفتوحة تكون بمثابة رئة للمدينة. أما الهدف من هذا الحزام فيمكن اختصاره في النقاط التالية:

1. يمنع المدينة من التوسع إلى الخارج حتى تبقى محافظة على الحجم الذي حدد لها سلفا.
2. يقف حاجزًا طبيعيا في وجه الهجرة إلى داخل المدينة.
3. خارج هذا الحزام يوجد بقية الإقليم وبه 8 مدن جديدة تفصلها عن مدينة لندن مسافات تتراوح ما بين 30-50كم.

شكل رقم (08)

وهي مدن مستقلة متكاملة مع بعضها البعض في جميع الميادين (الثقافية، الصناعية، الخدماتية... وغيرها) وربط هذه المدن مع المدينة الأم لندن ومع بعضها البعض بشبكة من الطرق البرية وبوسائل نقل سريعة.

شكل رقم (08): فكرة تخطيط لندن الكبرى عام 1944

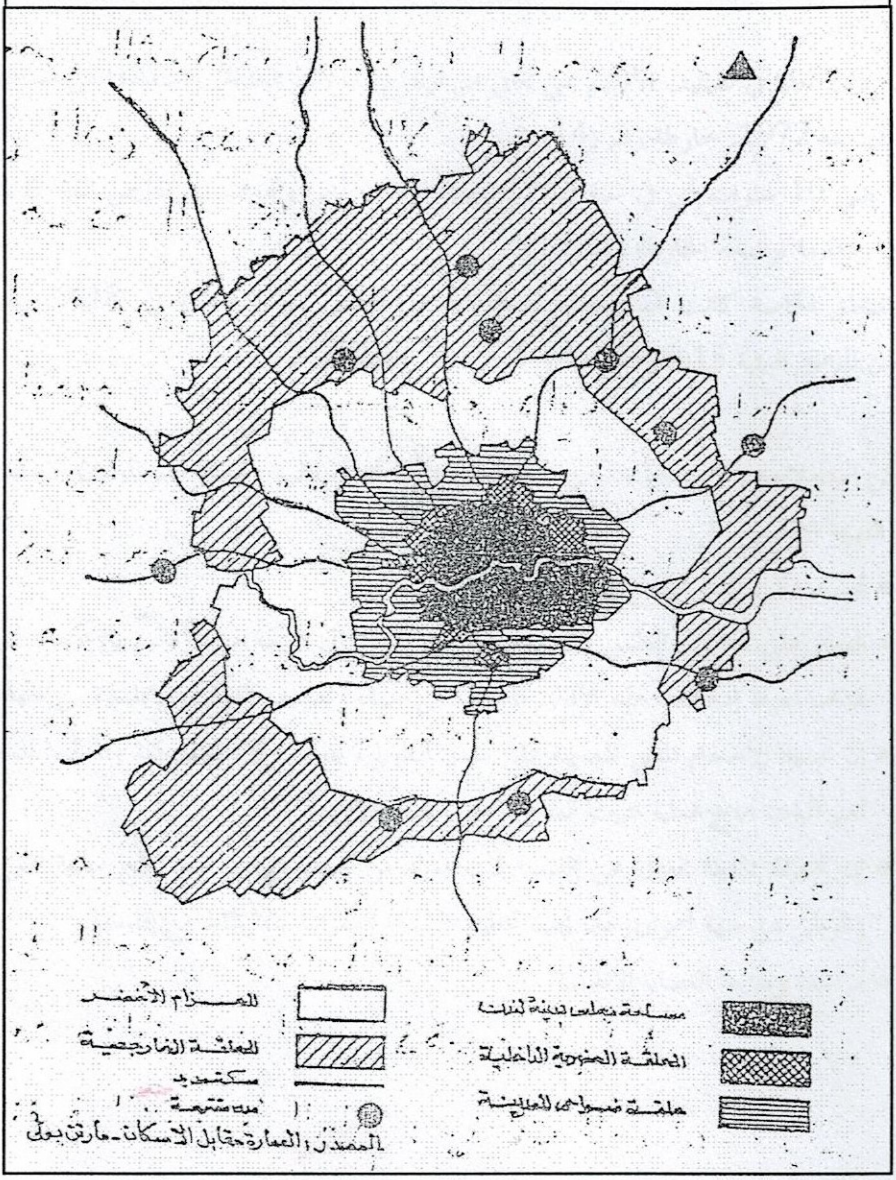

ونظرًا للأهمية التي توليها المملكة البريطانية للتخطيط الإقليمي وجعله عملية ملزمة، وذلك بتحميل الحكومة مسؤولية إجبارية بإعداد مشاريع خاصة به.

وهذا بعد إصدار تشريعات متلاحقة صادق عليها مجلس العموم خولت بموجبها صلاحيات وسلطات للإدارة المحلية وأجهزة التخطيط الإقليمي.

ويتضح ذلك جليا في تصنيف الأقاليم التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. واستفادتها من مساعدات ملكية خاصة بها لتنميتها. وذلك سنة 1972. خارطة رقم (14)

وبعد مضي 10 سنوات أي في سنة 1982 تبعتها قرارات أخرى تهدف إلى تقليص الفوارق الإقليمية من حيث معدلات البطالة. وهذا ما توضحه الخارطة رقم (15)

ففي المناطق الخاصة كانت تهدف هذه المساعدات إلى تقليص معدل البطالة إلى 18%، بينما المناطق التنموية 15,6% في حين المناطق البيئية 15% وذلك مقابل 13,3% من المستوى الوطني.

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه والاستفادة منه من هذه التجربة، أنها تختزل نظريا وعمليا أهم المبادئ الأساسية المتفق عليها من طرف أخصائي التهيئة الإقليمية مثل:

- تجسيد فكرة المدن التوابع عمليا.
- العمل على التقسيم العلمي الصحيح لأراضي الدولة إلى شبكة من الأقاليم بالاعتماد على مؤشرات قوية، بهدف معرفة إمكانات هذه الأقاليم المختلفة من جهة، وتصنيف الفوارق الإقليمية من جهة أخرى.
- إن تحديد الأحجام المثلى للمدينة على المدى الطويل، بصفتها الأداة المهيكلة والمنظمة للمجال الإقليمي، من أهم آليات نجاح عملية تثبيت السكان على صفحة الإقليم.
- إن تخطيط المدينة بمعزل عن إقليمها ثبت فشله من جهة، وترتب عنه نتائج سلبية على المستوى الإقليمي والوطني من جهة أخرى. لهذا يجب تخطيط الشبكة العمرانية بالارتباط مع إقليمها.
- مراجعة ومتابعة القضايا الاقليمية.

خريطة رقم (14): الأقاليم المستفيدة من المساعدات الملكية 1972

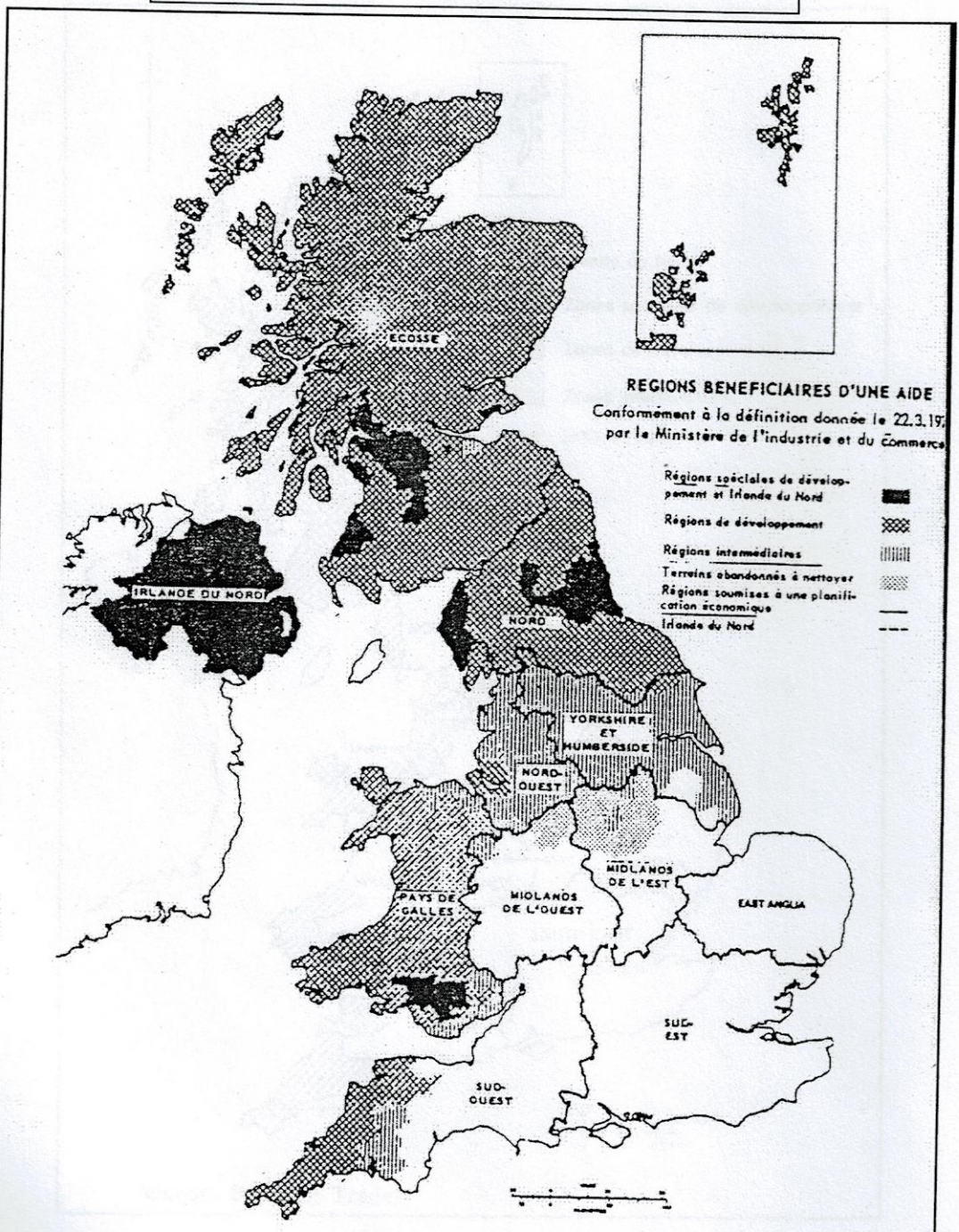

Source : O.C.D.E.

خريطة رقم (15): الأقاليم المستفيدة من المساعدات الملكية 1982

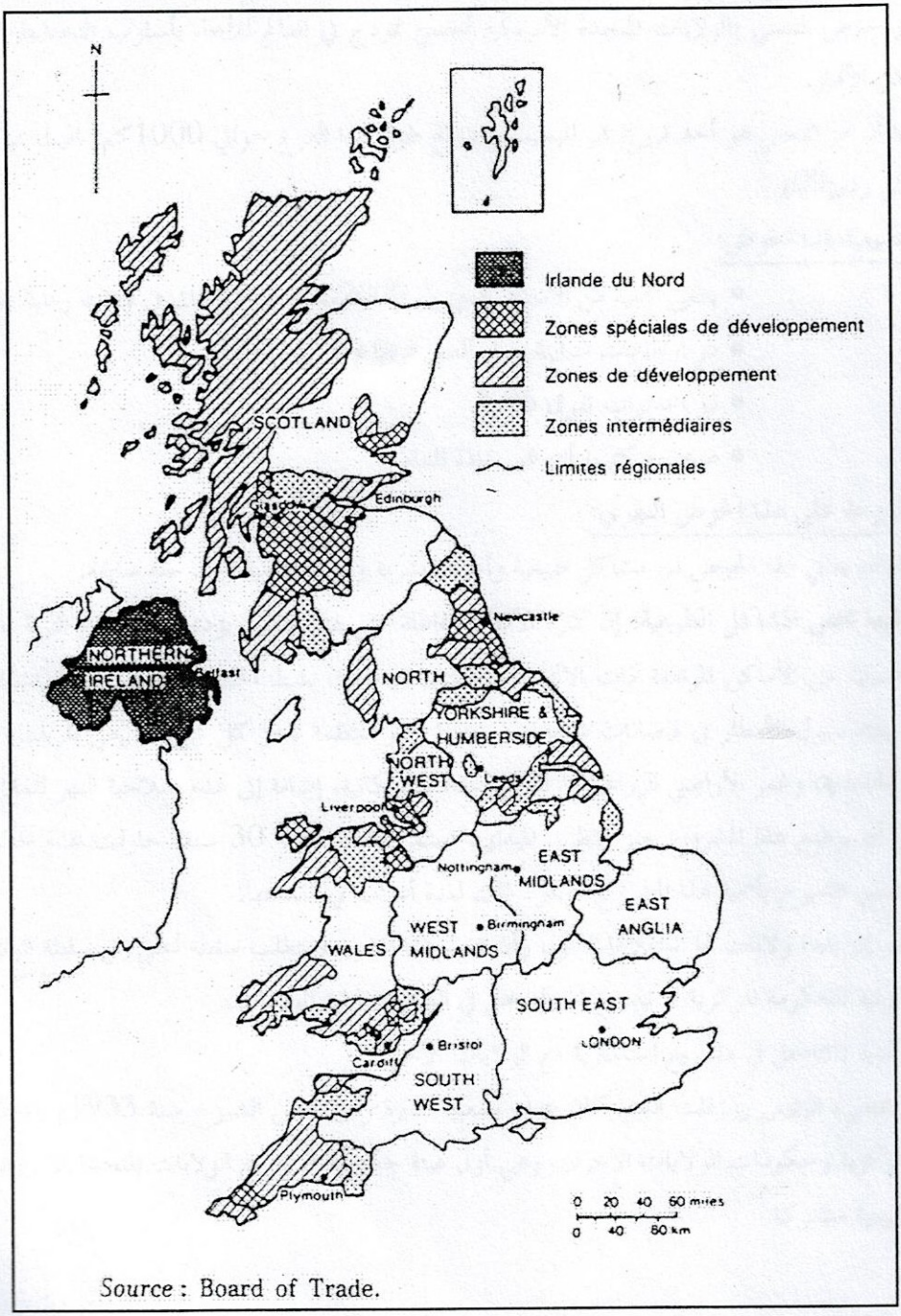

Source : Board of Trade.

2 – التجربة الامريكية في التخطيط الاقليمي:

التخطيط الإقليمي لوادي التنسي:

يعتبر حوض التنسي بالولايات المتحدة الأمريكية أحسن نموذج في العالم للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي لمعالجة مشاكل أحواض الأنهار.

علما أن نهر التنسي هو أحد فروع نهر الميسيسيبي ويبلغ طول هذا الفرع حوالي 1000كم، بحيث يمر في أكثر من 7 ولايات . شكل رقم(09)

المواصفات الطبيعية لهذا الحوض:

- يتلقى كمية من الأمطار تصل إلى 2000ملم/سنويا، وذلك في فترات زمنية غير منتظمة.
- ذو ارتفاعات متباينة يصل أقصى ارتفاع له إلى 1700م.
- ذو انحدارات تفوق 25%.
- صخوره كتيمة أي غير نفاذة للماء.

الاشكالية المطروحة على هذا الحوض النهري:

في الواقع يعاني هذا الحوض من مشاكل طبيعية وأخرى بشرية وحتى سياسية في مرحلة سابقة.

أما فيما يخص المشاكل الطبيعية: إن كثرة الأمطار الهاطلة على هذا الإقليم يؤدي إلى إشباع التربة بالرطوبة أولاً ثم جريان المياه السيلية من الأماكن المرتفعة ذات الانحدارات الشديدة، لذلك نشط الحت المائي ونتج عنه تشكل شبكة مائية نامية، كما تسببت سيول الأمطار في فيضانات شديدة و خطرة وغير منتظمة تدمر كل شيء يعترض طريقها، كتدمير الطرق البرية والسكة الحديدية، وغمر الأراضي الزراعية وإزالة التجمعات السكانية، إضافة إلى عدم صلاحية النهر للملاحة.

وقبل أن يوضع هذا المشروع حيز التطبيق الميداني، استمر النقاش حوله 30 سنة، حاولت عدة حكومات مركزية متعاقبة إقناع مجلس الشيوخ بأهمية هذا المشروع. ويعود ذلك لعدة أسباب في مقدمتها:

نظرًا لكون النهر يمر بعدة ولايات لها استقلالها الذاتي، وأن تنفيذ هذا المشروع يتطلب سلطة أعلى من سلطة الولاية.

إن الطبيعة القانونية للحكومة المركزية لا تسمح لها بالتدخل في الشؤون المحلية للولايات.

إن السلطة المركزية لاتتدخل في مشاريع استثمارية مع الولايات الأخرى.

لكن بمجيء الرئيس روزفلت الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة وافق مجلس الشيوخ سنة 1933م بتشكيل هيئة وسط بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات الأخرى، وهي أول هيئة حكومية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتطبيق خطة تنموية إقليمية مشتركة.

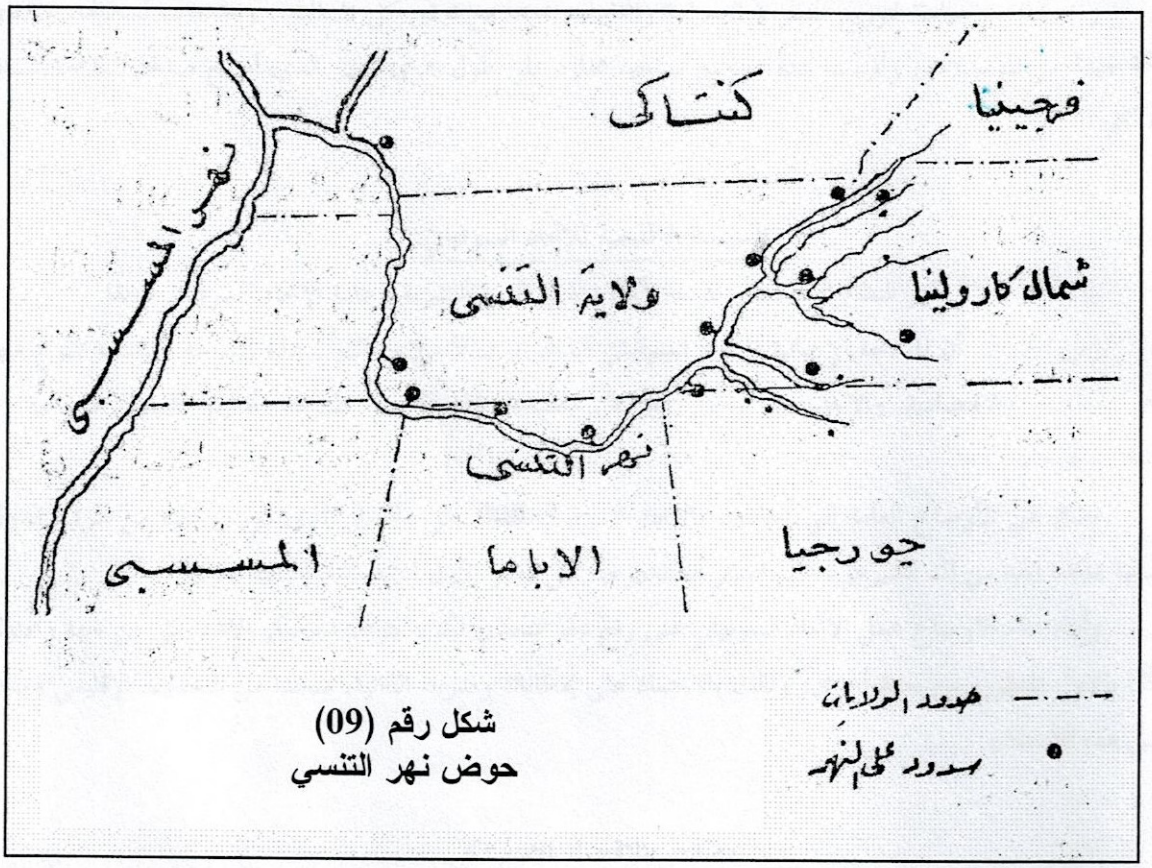

شكل رقم (09)
حوض نهر التنسي

كيف تم إعداد الخطة الإقليمية

الجانب التنظيمي: أطلق على هذا المشروع اسم: (TENNESE VALLEY AUTORITY) T.V.A وقد عين للإشراف على هذا المشروع 3 أشخاص يشكلون مجلس إدارة يقيمون بالقرب من مكان المشروع ويكونون مسؤولين أمام الرئيس ومجلس الشيوخ.

الأعمال التطبيقية:

أقيمت على طول المجرى النهري وروافده 20 سدًا، بهدف التحكم الكامل في الفيضانات التي كانت تلحق أضرارا كبيرة بالإقليم، واستعمال مياه هذه السدود في عملية الري المنظم لمساحات واسعة من الإقليم.

كما أنشئت على هذه السدود والخزانات محطات لتوليد الطاقة الكهربائية والطاقة الكهروحرارية. وبذلك أصبح هذا المشروع أكبر ممول للطاقة الكهربائية الذي تستفيد منه التجمعات السكانية والوحدات الصناعية بالإقليم بأسعار منخفضة.

كما تم تصنيف أنواع الترب وتحسين خواصها الكيماوية والفيزيائية ممّا جعلها صالحة لأنواع جديدة من المحاصيل الزراعية كالقطن مثلاً. مع الاعتناء بالثروة الغابية والحفاظ عليها بالارتباط مع تحسين الثروة الحيوانية بهدف خلق تكامل وانسجام بين القطاع الزراعي والصناعي، لاسيما الصناعات الغذائية، دون إهمال الثروات المعدنية، كالفحم، الحديد، الزنك... وغيرها. مما شجع على إقامة وحدات صناعية متعددة (المعدنية، الكيماوية، الغزل والنسيج...إلخ).

وأخيرًا رسم سياسة لتوزيع المنظومة العمرانية واتجاهات نموها مع توفير كل المتطلبات والخدمات لسكانها، وربطها بشبكة جيدة من المواصلات، وأقيمت عدة مواضع سياحية ممتازة على طول مجرى النهر الذي أصبح صالحًا للملاحة لمسافة 600كم.

السياسة الإقليمية للإتحاد السوفياتي:

في سنة 1917 ظهر النظام الاقتصادي الموجه لأول مرة في تاريخ البشرية بزعامة الإتحاد السوفياتي سابقا.

ومن المعروف أن المساحة الإجمالية للاتحاد السوفياتي آنذاك تفوق 9 ملايين كم^2. هذه المساحة الشاسعة تتنوع فيها المظاهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العرقية.. فنتيجة لهذا التنوع ظهرت أقاليم طبيعية اقتصادية – سكانية...وغيرها.

فضلاً عن الأوضاع العامة التي أحاطت بالاتحاد السوفياتي آنذاك مثل الحصار الذي مورس عليه من طرف الدول الرأسمالية بهدف الحد من المد الشيوعي، على اعتبار أن الشيوعية تمثل العدو الأول للأنظمة الرأسمالية الغربية.

وأمام هذه الاوضاع عمل الاتحاد السوفياتي على رفع هذا التحدي لكونه يتزعم المعسكر الاشتراكي من جهة ومحاولة اللحاق بالدول المتطورة من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على إمكاناته وقدراته الذاتية، متخذا من التخطيط الإقليمي وسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

خصائص الاقتصاد الاشتراكي:

تمتاز اقتصاديات الدول الاشتراكية بعدة خصائص من أهمها:

1. الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج مع القضاء كليا على مظاهر الاقتصاد الرأسمالي بكل أشكاله.
2. تشكيل قطاع عام مسيطر وقوي عن طريق التأميم الشامل.
3. مركزية وإدارة الاقتصاد الوطني.
4. التركيز على الجدوى الإجتماعية وتكافؤ الفرص.

وتتضح هذه الخصائص من خلال التخطيط الموجه الذي يعتبر الدولة المالك والمنظم والمخطط، عن طريق إقامة وحدة عضوية بين القرار السياسي والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي كما يبينه الشكل رقم (10).

غير أن التخطيط الموجه يعتمد على مبدأ التخطيط طويل الأمد الذي يترجم ميدانيا في شكل خطط اقتصادية متتالية ومحددة زمنيا بدءا من الخطة السوفياتية الأولى لكهربة روسيا (خطة قويلرو Goelro) التي تم إعدادها سنة 1920. انطلاقا من أن أهمية الكهرباء تساهم في تطور مختلف الفروع الاقتصادية وخفض نفقات الإنتاج. كما رعت تخطيطا متزامنا ومتوازيا ومتكاملا لإنتاج المحطات الكهربائية والمؤسسات الاقتصادية التي تستهلكها.

وتعتبر هذه الخطة الأولى في العالم للتطور البعيد المدى، وتنص على تطور الاقتصاد الروسي على مدى 10–15 سنة تطويرًا كاملاً. كما أولت هذه الخطة اهتمامًا كبيرًا لكهربة الاقتصاد كله، إذ اعتبرت الكهرباء الأساس الناجح لتطور جميع فروع الاقتصاد. وتعيّن على الهداف خطة الدولة لكهربة روسيا زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بأكثر من 4 مرات والحديد والصلب مرتين والفولاذ بـــ15 مرة. وذلك بالمقارنة مع مستوى الإنتاج قبل الثورة في روسيا.

وفي الوقت ذاته تعتبر أول وثيقة رسمية تضمنت التقسيم الإقليمي للأراضي وبرنامج تنمية كل اقليم في البلاد. مع الاهتمام الأكبر بالأقاليم الاقتصادية ثم تتابعت الخطط الإقتصادية بشكل منتظم، حيث بدأت الخطة الخمسية الأولى 1928-1932م والتي كانت تهدف إلى:

- تشكيل قاعدة صناعية ثقيلة بامكانها تلبية متطلبات الدفاع والأمن، مع توفير الآلات اللازمة لتحويل البلاد نحو الصناعة والتكنولوجيا الحديثة.
- إعادة تنظيم وهيكلة الزراعة على أسس اشتراكية.
- القضاء كليا على مظاهر الرأسمالية وإقامة المجتمع الاشتراكي.

وهكذا توالت الخطط الاقتصادية تباعًا حتى الثمانينات من القرن الماضي.

وفي هذا الصدد كتب الاقتصادي الأمريكي المعروف فريد فيضمان يشير إلى أن الخطط الخمسية السوفياتية الأولى كانت من العوامل التي زادت من اهتمام بلاده بالتخطيط الإقليمي والفيزيائي (وضع خطط المناطق والأقاليم).

كما يشير الجغرافيان البريطانيان تشورلي و هاغيت إلى الاهتمام بالتخطيط الإقليمي في فترة ما بين الحربين العالمين. كان مبعثه ذلك الاهتمام الكبير الذي أبداه الاتحاد السوفياتي لهذه القضية.

من هذه الإشادات وغيرها يتأكد أن موطن التخطيط الإقليمي والتخطيط العام على نطاق الدولة هو الإتحاد السوفياتي سابقًا، ذلك البلد الذي تهيأت فيه لأول مرة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، الموضوعية لإدارة الاقتصاد الوطني بموجب التخطيط الذي يعتبر وسيلة ربط وتنسيق بين ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: الربط الوظيفي أي (النمط العمودي) الذي يعمل على المستوى الوطني بهدف المحافظة على مستوى التوازنات الأساسية مثل توزيع اليد العاملة – توزيع الموارد المالية – توزيع العائدات على مستوى قيمة الإنتاج الاجتماعية... وغيرها.

المستوى الثاني: الربط والتنسيق على المستوى القطاعي: أي (نمط التوزيع الأفقي) أي على مستوى كل قطاع اقتصادي والعلاقات المتبادلة بين مختلف هذه القطاعات.

المستوى الثالث: الربط والتنسيق على المستوى الإقليمي، والذي يجب أن يحترم الخصوصية أو الهوية الجغرافية لكل إقليم (الموارد المختلفة للأقاليم). بهدف ضمان تنمية متوازنة مع تقليص تكاليف النقل.

مع إنشاء مؤسسات تنظيمية – مالية – استثمارية تنسق بين هذه المستويات الثلاثة.

شكل رقم (10): الأقاليم الاقتصادية الكبرى للاتحاد السوفياتي

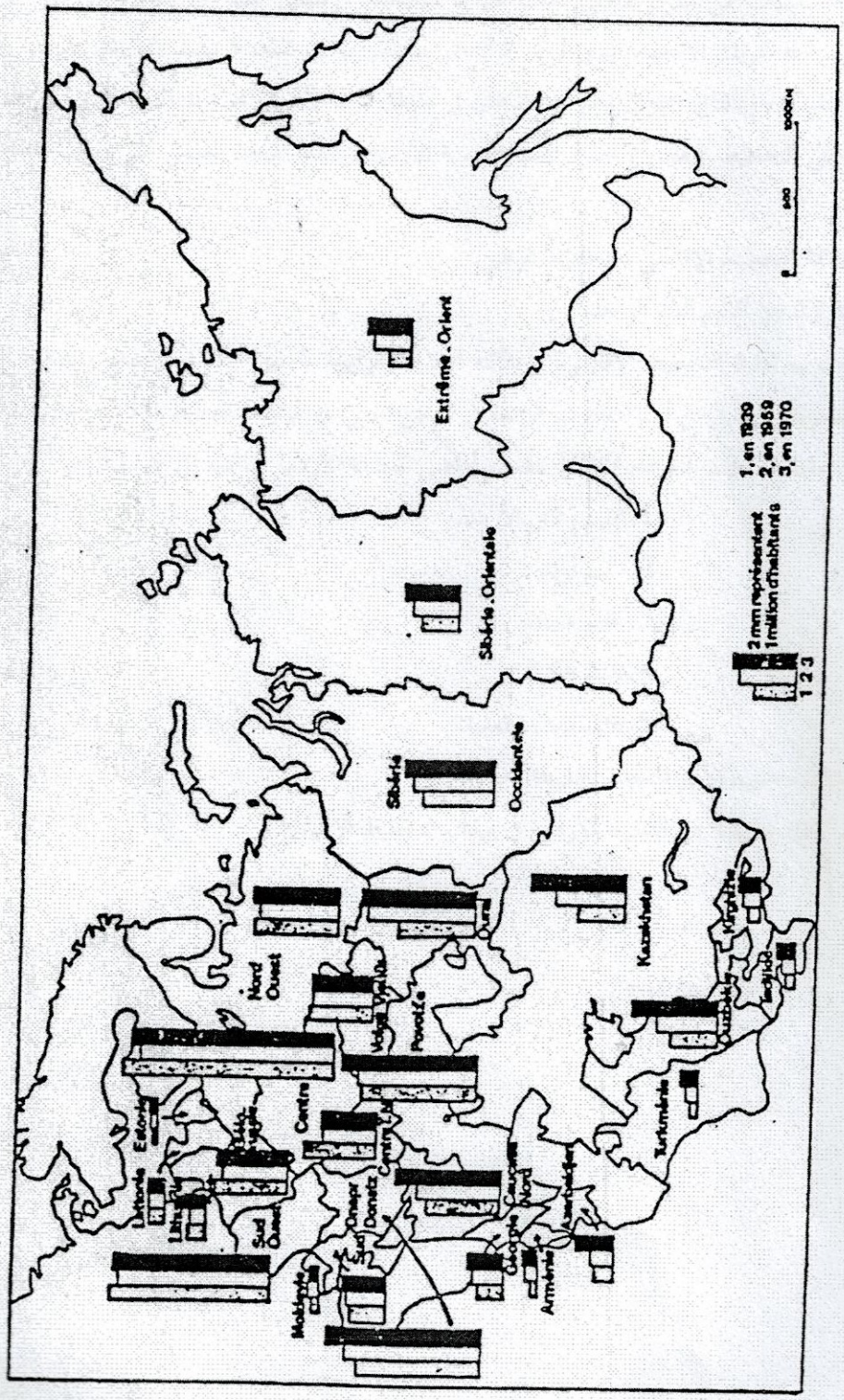

Source : A. BLANC et H. CHAMBRE, *L'U.R.S.S.*, *op. cit.*, p. 14.

التجربة الأردنية في التخطيط الإقليمي:

في بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأت ظواهر التخطيط الإقليمي تظهر في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بهدف الانتقال من مرحلة تحريك الاقتصاد الذي تركز الرأسمال المستثمر فيه في المدن الرئيسة لأنه يحقق فوائد كثيرة مستفيدًا من قانون التكتل والتمركز، وبالتالي اختزال الحيز الاقتصادي في مناطق دون الأخرى مما ترك آثارا سلبية على التنمية الشاملة، إلى مرحلة التركيز على التخطيط الإقليمي، حيث قامت التجربة الأردنية في هذا الميدان العلمي على مناقشة المواضيع الرئيسية التالية:

- علاقة التخطيط الإقليمي بالتخطيط الوطني.
- التوازن بين أقاليم البلد الواحد.
- أسلوب إدارة التخطيط الإقليمي، وعلاقته الأفقية والرأسية بأجهزة الدولة الرسمية. وانطلاقا مما تقدم تعتبر التجربة الأردنية من أهم التجارب الرائدة في الوطن العربي في ميدان التخطيط الإقليمي على المستوى النظري والتطبيقي. حيث قام عام 1969 بتقسيم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية إلى خمسة أقاليم[1] هي:

1. اقليم وادي الأردن.
2. اقليم أربد.
3. اقليم عمان.
4. اقليم الكرك.
5. اقليم معان والعقبة.

وذلك بمساعدة خبراء الأمم المتحدة. خارطة رقم (16)

وسنأخذ إقليم أربد كعينة تطبيقية عن التجربة الأردنية في ميدان التخطيط الإقليمي.

خريطة رقم (16): المملكة الأردنية الهامشية
حدود الأقاليم

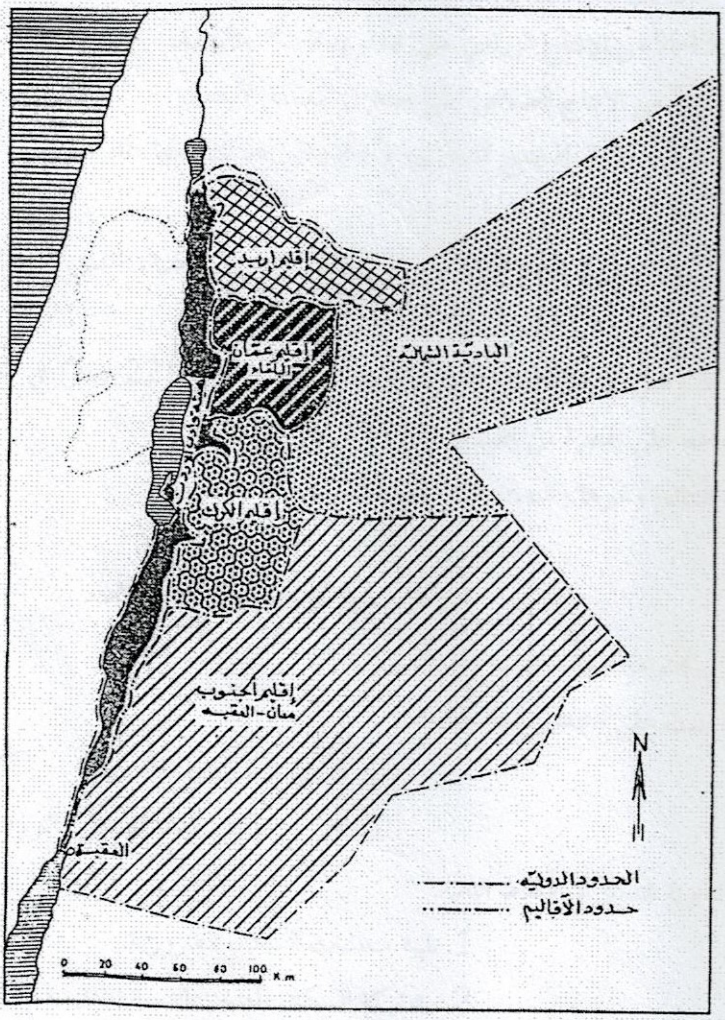

التخطيط الإقليمي لإقليم اربد:

تحديد الإقليم: تم تحديد إقليم أربد بالحدود السورية ونهر اليرموك شمالاً، ونهر الزرقاء جنوبًا، ووادي الأردن غربا، وأم القطين شرقا.

بعد تحديد الإقليم، تم تحليل وتقييم وضعيته الحالية آنذاك على جميع المستويات، الاقتصادية – الاجتماعية – العمرانية – السكانية... وغيرها.

وخلصت هذه العملية إلى تشخيص الإطار العام للإقليم، والتي يمكن إيجازها في المؤشرات التالية:

- يساهم الإقليم بـــ 43,6% من الإنتاج الزراعي على مستوى المملكة الأردنية.
- يساهم الإقليم بـــ 1,9% من الانتاج الصناعي على مستوى المملكة الأردنية.
- يلاحظ نقص كبير في الموارد المائية، إذ ينتج 8 ملايين م^3، في حين قدرت احتياجاته بحلول سنة 1985م بـــ 40 مليونا م^3.
- قدرت الاحتياجات السكنية بحلول سنة 1980م بـــ 3100 وحدة سكنية. لتصل إلى 5700 وحدة سكنية عام 1990م.
- انخفاض دخل الفرد إذ وصل إلى 165 دينارًا أردنيا، في حين وصل إلى 221 دينارًا في إقليم الضفة الشرقية. وهذا التفاوت في الدخل ساعد على الهجرة من إقليم أربد إلى الأقاليم الأخرى.

وبناء على هذه النتائج وغيرها وضعت خطة إقليمية تنموية.

أهداف الخطة الإقليمية:

حددت الخطة في محتواها أهدافًا رئيسية وأهدافًا ثانوية.

الأهداف الرئيسية: وقد بنيت على قاعدتين أساسيتين هما:

1. التنمية الاقتصادية للإقليم.
2. التوزيع الأكثر عدالة للدخل والثروة.

أما الأهداف الثانوية فتتمثل في النقاط التالية:

1. تلبية متطلبات السكان الضرورية.
2. مشاركة السكان المعنيين بالتنمية الإقليمية.
3. تثبيت واستقرار سكان الإقليم.
4. تطوير قطاع التربية والتعليم.

ولتحقيق هذه الأهداف اقترحت الخطة أربعة نماذج للتنمية هي:

أ– نموذج لامركزي: ويعني تنمية المراكز العمرانية الرئيسية في الإقليم.

ب– نموذج أحادي المركز: ويعني التركيز على تنمية منطقة اربد باعتبارها عاصمة الإقليم.

جـــ– نموذج ثنائي المركز: ويعني تنمية منطقتي: أربد، وجامعة اليرموك – وتحديد ماهية كل منها في أسلوب التنمية.

د– نموذج ثلاثي المركز: وتعني تنمية مناطق: أربد، وجامعة اليرموك، والمفرق.